فيهما الحدوث اطلاق المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار علاحدة ليخرج مثل ضربني زيد احاصل ولا
يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا
النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته
الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولا لانه اقوى مشابهة للفعل لكونه
نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول
سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له علاقة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب
اللص الجلاد وصوم يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما
لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن
جوزوا دخلها قلة في قياس شيء ومن المقدر به قيل لم يات في القران شيء من المصادر
باللام عاملا في فاعل او مفعول به صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى
لا يحب الله الجهر بالسوء وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
اعتبار ان الا له من الفعل والعمل للفعل من غير ان يكون للمصدر اذ لا يجوز
اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا وجوبا او جوازا نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا
له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان احدهما عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدر به وعمله للمبدلية ففي قوله وجهان وجهان
وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة
لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي
اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي
لذات ما قام به الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له

وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل
يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها وقوله
لمن قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث
يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم
التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق خلافه لان المتبادر
من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به من تمام
المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر
كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل
بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف واسندوا
اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة اليه
ظنا منهم ان الاستحقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاستحقاق
متضمن معنى الوضع كما علمت وليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع
الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا
يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصر صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان
صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماش واكل وكل
ما اشتق من مصادر الثلاثي المجرد لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على
زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه
على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في
موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضموما اولا ومع كسر
ما قبل الاخر وان لم يكن في ما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل
نحو مدخل اي فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومستخرج
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستخرج
كان مثال الكسر الواقع قبل اخر المضارع ايضا مذكورا فكان يكون لكل من قسمي الميم

Copyright © King Saud University